

واقع الأمن الغذائي المغربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة (2018-2020)

The Status of Maghreb Food Security in Light of Global Food Security Index Indicators During the Period (2018-2020)



ط.د/ علاء الدين جدي^{*1}

¹ مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

al.djeddi@univ-boumerdes.dz

د/ أمينة سرير عبد الله²

² مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

a.serir-abdallah@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/24

تاريخ الارسال: 2023/09/23

ملخص: يحظى الأمن الغذائي باهتمام كبير من الباحثين وصانعي السياسات والأكاديميين في جميع أنحاء العالم، لأن عواقبه يمكنها أن تؤثر على كل جوانب المجتمع تقريباً، فالقياس المناسب لواقع للأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لتقييم برامج التغذية والصحة والتنمية، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع الأمن الغذائي المغربي وفق وحدة قياس تمثلت في مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2018-2020. وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في الدول المغربية لا يرتقي للمستوى المطلوب، مع استمرار ارتفاع الفجوة الغذائية، مما يتطلب تكثيف الجهود لتحقيق تنمية هذه المؤشرات وتجسيد مقومات الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الدول المغربية؛ مؤشرات الأمن الغذائي العالمي؛ توفر الغذاء؛ استقرار الغذاء؛ الفجوة الغذائية.

تصنيف جال: Q18، Q15.

Abstract: Food security is of great concern to researchers, policymakers, and academics worldwide because its consequences can affect nearly all aspects of society. Properly measuring food security is critically important for evaluating nutrition, health, and development programs. In this context, this study aims to assess the state of food security in the Maghreb region using the G F S Index indicators during the period 2018-2020.

The study found that achieving food security in Maghreb countries falls short of the required level, with the food gap continuing to widen. This calls for intensified efforts to improve these indicators and realize the components of food security.

key words: Food Security; Maghreb Region; Global Food Security Indicators; Food Availability; Food Stability; food gap; **JEL classification:** Q18; Q15.

علاء الدين جدي *

1. مقدمة:

تسعى جميع الدول الى تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة الدول النامية في ظل التحديات الراهنة ومع انهيار أسعار النفط وأمام الفجوة الغذائية التي تتزايد في الاتساع والتي فرضها اقتصاد السوق وزادت من تبعية هذه الدول، وعلى هذا الأساس تعمل وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) بإصدار المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي.

وفي هذا الإطار تعمل العديد من الدول نحو دفع عجلة التنمية بمختلف أبعادها وخاصة الزراعية، للتقليل من التبعية الغذائية، والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي، وتعد الدول المغربية من الدول التي تعمل على تحقيق فائض في بعض السلع الغذائية من خلال تكثيف الإنتاج في الكثير من الفروع منها الزراعية الغذائية والحيوانية والسمكية، وتنمية الأقاليم الريفية واستصلاح الأراضي الصحراوية سعياً منها نحو تشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

ومن هذا المنطلق تم طرح الاشكالية الآتية: هل حققت الدول المغربية أمنها الغذائي خلال الفترة (2018-2020)، في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

• كلما كان هناك تكثيف لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الدول المغربية كلما ارتفع مستوى الأمن الغذائي فيها

• حققت الدول المغربية مستوى مقبول في أبعاد الأمن الغذائي خلال الفترة 2018-2022.

وتهدف هذه الدراسة العلمية الى:

- تشخيص الأمن الغذائي في الفضاء المغربي.
- معرفة مدى تحقيق الدول المغربية لأمنها الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. -
- الوقوف على أسباب العجز الغذائي في الدول المغربية.
- وضع اقتراحات لتحسين وضعية الأمن الغذائي في الدول المغربية.

منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بواقع الأمن الغذائي ومحدداته في الدول المغربية وتحليل أهم مؤشرات الأمن الغذائي، معتمدين على قاعدة البيانات التي تحصلنا عليها من التقارير المتخصصة التي تصدرها جهات دولية أو اقليمية، بالإضافة الى المنهج المقارن من أجل معرفة الفروقات بين الدول المغربية.

تقسيم الدراسة: من أجل التحكم في الموضوع والإجابة على الاشكالية تم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور، بالاعتماد على مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، حيث يختص كل محور بتبيان مفهوم المؤشر المدروس وتحليل مضمونه ومعرفة مخرجاته في الدول المغربية بالاعتماد على الاحصائيات الصادرة عن المنظمات المتخصصة.

2. مؤشر توافر الغذاء في الدول المغربية:

تعمل الدول على توفير الغذاء من خلال الامدادات الكافية والمستمرة لسكانها، بالاعتماد على انتاجها المحلي أو الاستيراد من الأسواق الخارجية، والقدرة على تحقيق ذلك باعتبار أنها مقياس للأمن الغذائي لكل دولة (واعر و دوفي، 2021، صفحة 70)، ويغطي مؤشر انتاج الغذاء المحاصيل الغذائية الصالحة للاستهلاك و التي تحتوي على مغذيات، (Ceesay و Ndiaye، 2022، صفحة 02)، ومن هنا نحلل مؤشر انتاج الغذاء الذي يضم كل من الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الأساسية النباتية والحيوانية وحتى السمكية، وكذلك الاستيراد من التجارة الخارجية.

1.2 أوضاع انتاج السلع الغذائية النباتية في الدول المغربية:

تعد السلع الغذائية النباتية والمتمثلة في الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه والتمور، وكذلك الزيوت النباتية والسكر أحد أهم السلع الغذائية الأساسية في الدول المغربية، حيث يوضح الجدول الموالي مؤشرات انتاج هذه السلع.

جدول رقم 01: اجمالي انتاج السلع الغذائية النباتية في الدول المغربية خلال الفترة 2018-2020.

(ألف طن)

المحاصيل	2018	2019	2020
الحبوب	18532.1	12141.28	10130.07
البقوليات	606.16	560.31	423.61
الخضر	19362.57	18260.47	21366.94
البطاطس	7332.33	7783.69	7185.55
الفواكه	21127.17	13780.5	10769.1
التمور	1707.29	1723.51	1826.7
الزيتية	606.43	669.99	1070.95
السكريات	5132.51	4715.08	4961.15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصائيات الزراعية-المجلد 41.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع في انتاج محاصيل الحبوب في الدول المغربية سنتي 2019 و2020 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 34.49% و45.34% على التوالي، كما بلغت نسبة انتاج الحبوب مقارنة بإجمالي الإنتاج العالمي سنوات 2018 و2019 و2020 على التوالي، 0.64% و0.41% و0.34%، ويرجع سبب هذا التدني في الإنتاج الى التقلبات المناخية وقلة تساقط الأمطار بالإضافة الى الفجوة المالية والتقنية.

كما بلغت نسبة انتاج البقوليات في الدول المغربية 0.67% سنة 2018، من اجمالي انتاجها عالميا، إلا أن الإنتاج تراجع في السنتين المواليتين رغم عدم تراجع المساحات المزروعة.

مع استقرار انتاج الخضر في الدول المغاربية خلال الفترة المدروسة بلغت سنة 2018 نسبة 1.65% من اجمالي الإنتاج العالمي، وكذلك وجود استقرار في انتاج مادة البطاطس في هذه الفترة. أما بالنسبة لمحاصيل الفواكه بلغت نسبة مساهمة الدول المغاربية 3.43 % سنة 2018، ثم تراجعت الى نسبة 1.73% بحلول سنة 2020، وذلك راجع الى عدم العناية بالأشجار وتخوف الفلاحين من وباء كورونا خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لمحاصيل التمور فقد كانت مساهمة جيدة ومستقرة في نفس الوقت حيث بلغت نسبة مساهمة الدول المغاربية 19.24% سنة 2018، وذلك راجع الى الأراضي الصحراوية والمناخ الملائم لهذا المنتج خاصة بدولة الجزائر حيث كان لها النصيب الأوفر من الإنتاج. وكان انتاج الزيوت النباتية ومحاصيل السكريات ضعيف ومستقر من خلال ملاحظة الجدول، وذلك راجع لعدم اهتمام الدول المغاربية بتطوير هذه المنتجات.

2.2 أوضاع انتاج السلع الغذائية الحيوانية والسلمكية في الدول المغاربية:

تعد السلع الغذائية الحيوانية والسلمكية من أهم السلع الغذائية التي لها دور مهم في مساهمة تحقيق الأمن الغذائي للدول المغاربية، فهي تمثل مصدرا هاما للبروتين الحيواني للمنطقة، حيث بلغ انتاج اللحوم في الدول العربية قرابة 10.997 مليون طن في عام 2019م، بنسبة زيادة قدرت ب 8.7% مقارنة بإنتاج 2018 الذي بلغ 10.114 مليون طن، أما على مستوى الدول المغاربية فقد ساهمت المغرب بنحو 11.30% والجزائر 9.90% من مجمل الإنتاج في المنطقة العربية. (الزراعية ا، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، صفحة 17) كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 02رقم: انتاج السلع الغذائية الحيوانية والسلمكية في الدول المغاربية للفترة 2018-2020.

(ألف طن)

السلع الغذائية	2018	2019	2020
اجمالي انتاج اللحوم	2918.3	2863.66	2866.1
اجمالي انتاج الأسماك	2642.12	2641.56	2322.86
اجمالي انتاج الالبان	7931.68	7874.47	7978.93
اجمالي انتاج البيض	883.95	1023.52	904.85

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية-المد 41.

من خلال البيانات الواردة في الجدول، يتبين أن هناك تراجع طفيف في انتاج اللحوم في الدول المغاربية خلال الفترة المدروسة، حيث قدرت نسبة المساهمة 1.35% سنة 2018 من اجمالي انتاج اللحوم في العالم، وتعد دولتي المغرب والجزائر من الدول الأكثر مساهمة في انتاج اللحوم في الدول المغاربية. وبالنسبة لإنتاج الأسماك فمساهمة الدول المغاربية بلغت نحو 1.35% سنة 2018 من اجمالي الإنتاج العالمي وبقيت النسبة شبه مستقرة في السنتين الموالتين، وتعد كل من دولتي المغرب وموريتانيا

أكثر الدول مساهمة في إنتاج الأسماك في المغرب العربي. أما بالنسبة لإنتاج الألبان فالدول المغربية شهدت استقرار في الإنتاج خلال السنوات الثلاثة، وكانت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي للألبان 0.9% من إجمالي الإنتاج. وتقدر نسبة مساهمة الدول المغربية في إنتاج البيض في متوسط الفترة 2018-2020 بنحو 1.01% من الإنتاج العالمي. إن تدني الانتاج الغذائي الحيواني في الدول المغربية يضعف نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي، وذلك راجع الى الأوضاع الداخلية وغياب التقنية والدعم المالي وغياب برامج التحسين الوراثي.

3. مؤشر الحصول على الغذاء في الدول المغربية

يعبر هذا المؤشر على إمكانية أفراد المجتمع بكافة أطيافهم على تلبية احتياجاتهم من الغذاء (واعر و دوفي، 2021، صفحة 74)، وهي بذلك تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق امكانياتهم المادية (الزراعية ا.، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021، صفحة 32)، ومن أهم عوامل قياس إمكانية الحصول على الغذاء، أسعار السلع الغذائية وكذلك مستويات دخول الأفراد في المجتمع. وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي. (مكيدة و بن عياد، 2017، صفحة 02)

1.3 أسعار السلع الغذائية في الدول المغربية:

تستورد الدول المغربية جزءا معتبرا من الغذاء لتلبية احتياجات مواطنيها، لذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي لها أثر مباشر على إمكانية الدول في توفير هذه السلع وكذلك قدرة المواطنين الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين، (بن فليس، 2021، الصفحات 241-242) وتقاس قدرة الحصول على الغذاء عند الأفراد من خلال أسعار السلع الغذائية كونها من أهم العوامل التي تؤثر فيه، وتؤثر هذه التغيرات على القدرة الشرائية الحقيقية للمستهلكين وعلى رفاهيتهم. (قماح و لقوقي، 2023، صفحة 276) كما هو موضح في الجدول التالي بالنسبة للدول المغربية.

جدول رقم 03: الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك في الدول المغربية خلال الفترة 2018-2022.

الدول	2018	2019	2020
الجزائر	148.5	151.4	155
تونس	145.5	155.3	164.1
المغرب	110.7	111.1	111.9
موريتانيا	132	135	138.2
ليبيا	-	-	-
الدول المغربية	متوسط الرقم القياسي 134.18	متوسط الرقم القياسي 138.2	متوسط الرقم القياسي 142.3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية-المجلد 41.

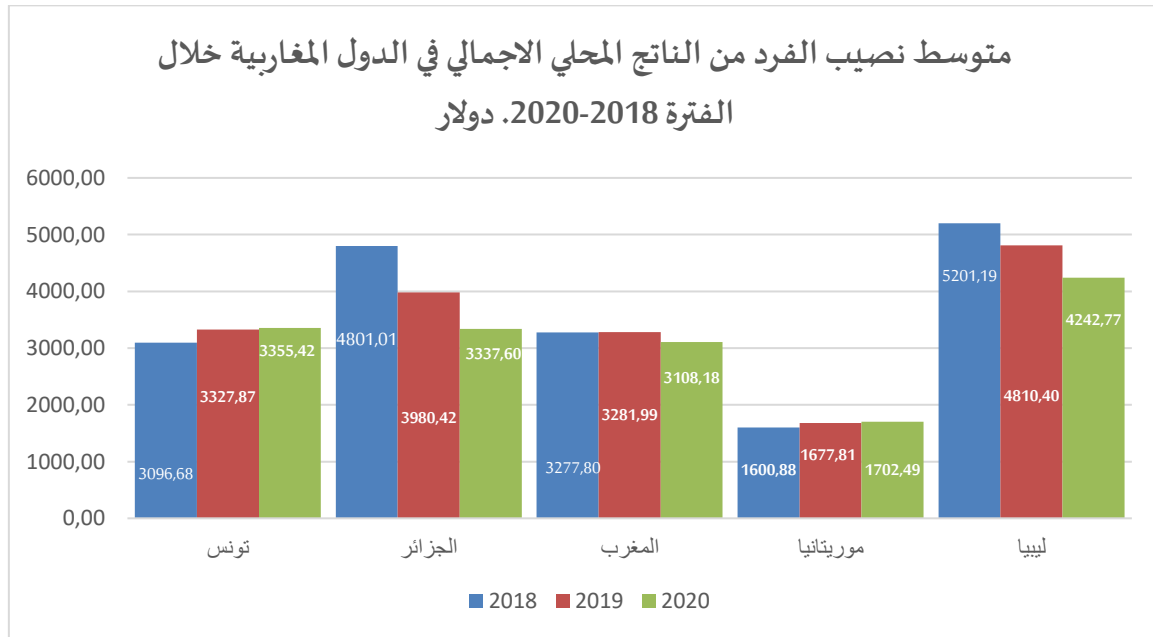
تشير القيم الواردة في الجدول الى ارتفاع متوسط الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك في الدول المغربية في السنوات الأخيرة، مقارنة بسنة 2018 الذي بلغ 134.18 دولار والذي زاد بنسبة 6.06 %، كما سجل الارتفاع في كل الدول المغربية منفردة، الا بالنسبة لدولة المغرب فكانت الأسعار شبه مستقرة خلال الثلاث سنوات.

ويعود ذلك الى الركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة في ظل تفشي فيروس كورونا، وارتفاع التكاليف التي تتعلق بالتخزين والتبريد، بالإضافة الى تدهور العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي.

2.3 مستويات دخول الأفراد في الدول المغربية:

تعتبر مستويات دخول الافراد على القدرة الشرائية للأفراد وتمثل استهلاك الكميات المطلوبة لتغطية احتياجاتهم الغذائية، وهناك عدة مؤشرات تعبر عن القدرة الشرائية أهمها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي. (الزراعية ١)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018، (صفحة 43) ومن هنا نبرز ذلك بالنسبة للدول المغربية من خلال الشكلين المواليين.

الشكل رقم 01: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المغربية خلال الفترة (2018-2020). بالدولار

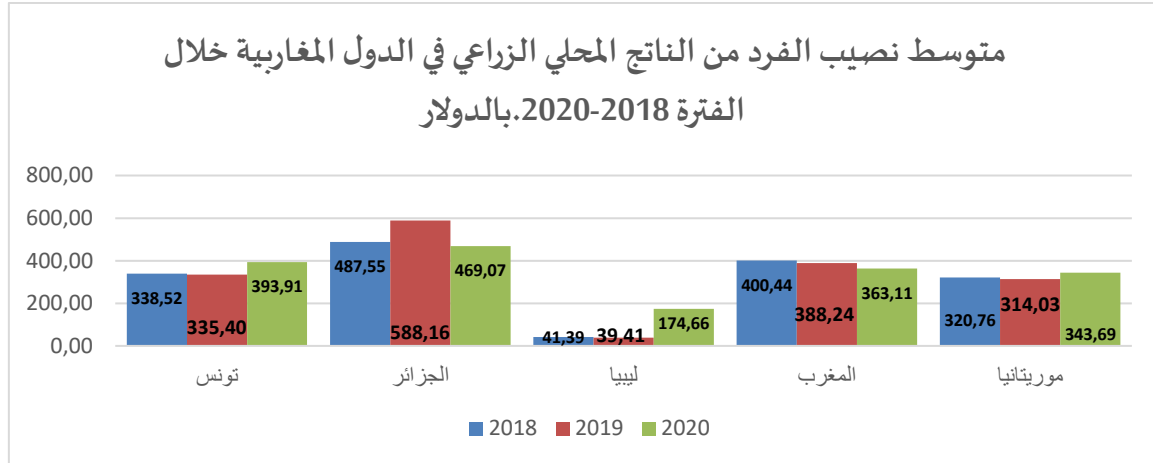


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية-المجلد 41.

من خلال الشكل الموالي يتبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول المغربية يتراوح بين 1600.88 دولارا كأقل قيمة سنة 2018 في موريتانيا و5201.19 دولارا كأعلى قيمة في ليبيا واستمر ذلك في السنتين المواليتين، وبلغ متوسط نصيب الفرد في الدول المغربية 3595.51 دولار في نفس السنة.

وفي سنة 2019 و 2020، كان متوسط نصيب الفرد في الدول المغاربية 3415.69 دولارا و 3149.29 دولارا، مثل متوسط نصيب الفرد في الدول المغاربية نسبة 31.92% من الإجمالي العالمي سنة 2018، و 30.34% سنة 2019، وواصل في الانحدار سنة 2020 حيث تدنى الى نسبة 28.99% من الإجمالي العالمي.

الشكل رقم 02: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول المغاربية خلال الفترة 2018-2020. بالدولار



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية-المجلد 41

من خلال ملاحظة الشكل نجد أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في الدول المغاربية التي فاق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي نسبة 100% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في العالم في الفترة 2018-2020.

أما بالنسبة لدولة ليبيا فكانت القيمة سنة 2018 و 2019 تواليا اقل من 10% من الإجمالي العالمي و 36.96% سنة 2020، وذلك راجع الى الأوضاع الداخلية للبلد وعدم الاستقرار السياسي.

ومن هنا يمكننا القول إن الدول المغاربية أخذت نسق متزايد بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018-2020 مقارنة بالعالم، حيث كانت تقدر بنسبة 67.24% من اجمالي العالم سنة 2018، ثم 73.30% سنة 2019 لتبلغ نسبة 78.40% سنة 2020.

4. مؤشر استقرار الغذاء في الدول المغاربية:

يعبر مؤشر استقرار الغذاء على تأمين تواصل اتاحة الغذاء والحصول عليه مهما كانت الرهانات والتحديات القائمة، "ويتطلب الاستقرار الغذائي استدامة اقتصادية وسياسية واجتماعية للنظم الغذائية" (Ribeiro, et al., 2021, p. 14)، ويعبر عن المؤشر بمعدلات النمو السكاني ومعدلات الاكتفاء الذاتي.

1.4 معدلات النمو السكاني في الدول المغربية:

تعد الزيادة السكانية أحد أهم العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي ككل، واستقرار الغذاء بصفة خاصة وبدرجة كبيرة، ومع تباطؤ معدل النمو السكاني العالمي، أصبح نمو استهلاك الغذاء للفرد الناتج عن نمو دخل الفرد محركاً متزايد الأهمية للطلب على الغذاء (Fukase & Martin, 2020, p. 01) وفيما يلي جدول يبين تطور سكان الدول المغربية مقارنة بسكان العالم.

جدول رقم 04: يوضح تطور عدد السكان الكليين في الدول المغربية والعالم (ألف نسمة).

سكان	2018	2019	2020
الدول المغربية	101262	102433	104370
العالم	7794798.74	7713468.1	7591945.27

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية-المجلد 41.

من خلال الشكل الموضح يتبين زيادة عدد السكان في الدول المغربية بنحو 3.108 مليون نسمة سنة 2020 بالمقارنة بسنة 2018.

يمثل عدد السكان في الدول المغربية 1.34 من اجمالي عدد سكان العالم سنة 2020، بعدما كان يمثل 1.33 سنة 2020.

ومن هنا فان زيادة عدد السكان تؤثر على استقرار الغذاء، وذلك من خلال الارتباط الوثيق بين متوسط نصيب الفرد من الغذاء المتاح للاستهلاك بمعدل النمو السكاني.

2.4: معدلات الاكتفاء الذاتي في الدول المغربية

يأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) في الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوفره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية، حيث تم إنشاؤه من 59 مؤشر يقيس محركات الأمن الغذائي في كل من الدول النامية والمتقدمة. (Unit, 2021, p. 40)

جدول رقم 05: يمثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI في الدول المغربية 2018-2020. (100°)

	2018	2019	2020
الجزائر	52.1	59.8	61.8
تونس	60.9	60.1	61.4
المغرب	55	62.8	62
ليبيا	-	-	-
موريتانيا	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Global Food Security Index 2018, 2019, 2020, an Annual Measure of the State of Global

- Food Security, the Economist Intelligence Unit Limited, 2018, 2019, 2020.

يبين الجدول أعلاه أن مؤشر الأمن الغذائي العالمي في كل من الجزائر، تونس، المغرب، شبه مستقر في الفترة الممتد من 2018-2020 حيث سجلت أقل نسبة في الجزائر سنة 2018 وقدرت ب 52.1%، وأقصاها في دولة تونس بنسبة 60.09% من ذات السنة، والمغرب بنسبة 55%. وفي سنة 2019 بلغت 59.8% في الجزائر حيث سجلت ارتفاع ملحوظ بنسبة 7.7%، أما بالنسبة لدولة تونس سجلت انخفاض طفيف قدر بنسبة 0.8%، وكانت دولة المغرب أكثر الدول ارتفاع في مؤشر الأمن الغذائي بنسبة معتبرة قدرت ب 7.8%. غير أنه في سنة 2020 واصلت الجزائر في نمو مؤشر الأمن الغذائي العالمي حيث بلغت 61.8% وكذلك دولة تونس حيث بلغت 61.4% أما بالنسبة المغرب انخفض المؤشر ب 0.8% عن سنة 2019.

5. مؤشر الاستفادة من الغذاء في الدول المغربية:

يعد من المؤشرات المهمة لتحقيق الأمن الغذائي والذي يعبر على مدى الاستفادة من السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك دون نقص في الغذاء أو هدره، ومن هنا يمكننا القول إن الاضطرابات والتوترات السياسية أثرت على موضوع الأمن الغذائي مما أدى الى صعوبة الحصول على السلع الغذائية. (خديجة، 2023، صفحة 335) ويمكن قياسه من خلال مؤشري نقص الغذاء والفجوة الغذائية.

1.5. نقص الغذاء في الدول المغربية:

نقص التغذية يعبر على نقص السعرات الحرارية وعدم كفايتها لتغطية احتياجات الفرد من الطاقة التي تكسب الجسم صحة ونشاط، ويكون حساب هذا المؤشر بمقارنة استهلاك الطاقة اليومية المعتادة مع الحد الأدنى من متطلبات الجسم للطاقة الغذائية، (nations, 2022, p. 29) حيث عانى سكان العالم من الجوع بنسبة 8 % سنة 2019 و9.3% عام 2020 كما هو موضح في الجدول الموالي بالنسبة للدول المغربية.

جدول رقم 06: نسبة السكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع في الدول المغربية، 2018-2020.

مؤشر الجوع (100-0) سنة 2020	نسبة السكان ناقصي التغذية 2018-2020	
6.9	2.5	الجزائر
6.0	3.0	تونس
8.8	4.2	المغرب
22.6	4.2	موريتانيا
-	-	ليبيا
متوسط مؤشر الجوع في الدول المغربية (100-0) سنة 2020 8.86	متوسط نسبة السكان ناقصي التغذية 2018-2020 2.78	الدول المغربية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي 2020 منظمة العربية للتنمية الزراعية.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نسبة السكان ناقصي التغذية في الدول المغربية بلغ 2.78، في ظل عدم توفر معطيات بخصوص دولة ليبيا، ومن هنا فان هذه النسبة تقريبية مرجحة للارتفاع، حيث أن انتشار نقص التغذية في الدول المغربية كان كما يلي: سجلت كل من دولة المغرب وموريتانيا 4.2 على التوالي كأقصى درجة وأقلهم الجزائر 2.5، أما بالنسبة لمؤشر الجوع سجلت موريتانيا 22.6 من 100، مع تقارب النسبة بين الجزائر و تونس وكذلك الجزائر من (6 إلى 8.8) وهذا بسبب انتشار فيروس كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل الدول وكذلك غياب الإمكانيات التقنية والتكنولوجية في ظل الاعتماد على استيراد الغذاء.

2.5. الفجوة الغذائية في الدول المغربية:

تتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين الإنتاج المحلي للغذاء والطلب الإجمالي، ويتم تغطية مقدار العجز عن طريق الاستيراد. (قطاب و مزريق، 2022، صفحة 137) ومن هنا سنتطرق الى الصادرات والواردات الكلية والغذائية والزراعية في الدول المغربية مقارنة بالعالم من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم 07: الصادرات الكلية والزراعية والغذائية في الدول المغربية خلال للفترة 2018-2020 (مليون دولار)

الصادرات	2018			2019			2020		
	الكلية	الزراعية	الغذائية	الكلية	الزراعية	الغذائية	الكلية	الزراعية	الغذائية
تونس	15521,2	1830,6	879,9	15675,5	1676,3	939,7	13828,8	2088,1	1762,4
الجزائر	41797,3	1239,4	342,9	35823,5	1299,8	410,6	22483,1	1404,6	477,6
ليبيا	30040,9	118,8	45,2	29460,8	38,6	29	9460,7	31,5	25,3
المغرب	29317,7	9406,1	5832,5	29592,5	9415,3	6048,4	29232	9991,9	6196,3
موريتانيا	2184,1	1102,7	947,1	2890,6	1144,6	1006,7	2946,8	863,2	714,6
الدول المغربية	118861,2	13697,6	8047,6	113442,9	13574,6	8434,4	77951,4	14379,3	9176,2
العالم	193087	17350	13146	185913	17242	131529	174865	17450	13581
	51	07,9	79,7	10,4	27	3	27,4	86,9	75,5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصائيات الزراعية-المجلد 41.

يقدم الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية اخر المستجدات حول الصادرات الكلية والزراعية والغذائية لجميع دول العالم وقد بين ما يلي من خلال الجدول أعلاه:

تقدر نسبة الصادرات الكلية المغربية في حدود 0.62% من صادرات العالم سنة 2018، حيث قدرت ب 118861.2 مليون دولارا وكانت الجزائر أكثر المساهمين بقيمة 41797.3 مليون دولارا وأقلهم تصديرا هي دولة موريتانيا فلم تتعدى 2184.1 مليون دولارا.

أما بالنسبة للمصادرات الزراعية من نفس السنة سجلت 0.79% من الإجمالي العالمي، و0.61% قيمة الصادرات الغذائية.

استمرت نسبة الانخفاض في الصادرات الكلية لسنة 2019 وسجلت 0.61%، أما الصادرات الزراعية استقرت عند 0.79% كما كانت عليه سنة 2018، كما نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات الغذائية حيث بلغت 0.64%.

وقد تراجعت نسبة الصادرات الكلية للدول المغربية سنة 2020 وسجلت 0.45%، إلا أن الصادرات الزراعية والغذائية سجلت ارتفاع حيث بلغت 0.82%، و0.68% على التوالي.

الجدول رقم 08: الواردات الكلية والزراعية والغذائية في الدول المغربية خلال للفترة 2018-2020، (مليون دولار)

السنة	2018			2019			2020		
الواردات	الكلية	الزراعية	الغذائية	الكلية	الزراعية	الغذائية	الكلية	الزراعية	الغذائية
تونس	20391,2	2169	1385,2	22622,7	2412,9	1531,2	18412,1	3070,6	2175,3
الجزائر	46333,1	10306	7385,9	41934,1	9682,3	6925,9	34665,4	8462,3	7601,1
ليبيا	13472,9	3582,1	2961,6	15442	3386,2	2700	12313,2	3394,3	2614,9
المغرب	51253,9	6798,3	4809,2	51067,5	6750,5	4781,4	44518,2	7569,7	5744,4
موريتانيا	3182,6	613,4	537,7	3519,8	680	576,3	2859,1	882,5	800,4
الدول المغربية	134633,7	23468,8	17079,6	134586,1	22911,9	16514,8	112768	23379,4	18936,1
العالم	176865,6	134207,8	176865,6	17501,3	17501,3	13331,8	1772124,2	17871,25	13885,85

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصائيات الزراعية-المجلد 41.

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الكلية للدول المغربية سنة 2018 قدرت بنحو 134633.7 مليون دولار، في ظل عدم وجود بيانات تتعلق بواردات الإجمالي العالمي.

إلا ان الواردات الزراعية والغذائية كانت بنسبة 1.33% و1.27% من الإجمالي العالمي تواليا وهي نسبة معتبرة تظهر الفجوة الغذائية الحاصلة في الدول المغربية.

كذلك في سنة 2019 نلاحظ عدم توفر بيانات المتعلقة الواردات الكلية من الإجمالي العالمي مع تسجيل قيمة 134586.1 مليون دولار بالنسبة للدول المغربية، وهي تقريبا نفس القيمة المسجلة عام 2018.

كما سجلت الواردات الزراعية والغذائية 1.31% و1.24% تواليا، مع تسجيل 1.31% و1.37% من الواردات الغذائية والزراعية تواليا من سنة 2020، أي أن هناك استقرار في نسبة الواردات الزراعية

والغذائية في الدول المغاربية وهذا دليل أنه لا وجود لجهود حقيقية في تحسين الإنتاج الغذائي في ظل غياب التكنولوجيا رغم وجود إمكانيات تتعلق بالاستثمار في المجال الزراعي.

6. الخاتمة:

بناء على هذه الدراسة استخلصنا أن الإصلاحات التي قامت بها الدول المغاربية ساهمت في تطوير بعض المحاصيل الزراعية، إلا أنه بالرغم من الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها هذه الدول مجتمعة إلا أن واقع الأمن الغذائي لم يرتقي إلى المستوى المطلوب، فالفجوة الغذائية تبقى في الارتفاع بسبب تفشي الجائحة في هذه الفترة من جهة، والأوضاع السياسية والاقتصادية من جهة أخرى، مما يستدعي تكثيف الجهود في المجال الزراعي لإرساء مقومات الأمن الغذائي والتقليل من التبعية، ومن هنا يمكننا القول أنه لا بد للدول المغربية من تفعيل السوق المغربية المشتركة للحفاظ على حقوقها في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتفعيل مناطق التجارة الحرة كونها تمثل الحجر الأساس في التكامل الاقتصادي المغربي.

ومن خلال استعراضنا لواقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية، نرى أن تحقيق الأمن الغذائي بالأساس يعتمد على استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة والاحاطة بالمشاكل الواقعية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والعمل على احتواءها من خلال تقديم حلول وبرامج علاجية قبل تفاقمها، ومن هنا يمكننا طرح الاقتراحات التالية:

- تعزيز جهود السياسات والبحوث في مجال التنمية الزراعية المستدامة، وجذب التقنيات الأجنبية من خلال تبني مشاريع استثمارية مشتركة.
- العمل على تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي لمواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية وتقليص الفجوة الغذائية.
- تفعيل التشاركية والتسيير المدمج لجعل البنية التحتية مرنة في سبيل النمو بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الريفية، وذلك من خلال بناء الطرق الريفية والتوصيل بالكهرباء والري، لتسهيل حركة البضائع والسكان للمساهمة في النهوض بمستوى الإنتاجية وتحسين مستوى دخل واستهلاك السكان بها.
- تطوير الشركات الصناعات الغذائية الزراعية وادماجها في نظام الإنتاج الوطني.
- إدارة الغابات على نحو مستدام لمكافحة التصحر وفقدان التنوع وتدهور الأراضي.
- العمل على تطبيق استراتيجيات الزراعة الذكية ودمج جميع المستويات بداية بالمزارعين للمشاركة في التخطيط والتنفيذ، بتوفير كل المتطلبات اللازمة.
- تشجيع العمل الفلاحي ونشر الوعي بين المواطنين بضرورته، من خلال تحفيز الفلاحين بدعمهم وتوفير وسائل الإنتاج الفلاحي لتحسين وضعية الأمن الغذائي.

7. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- حمزة قماح، و فاتح لقوقي. (2023). دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وفق منهجية (nardl). مجلة العلوم الإدارية والمالية، 07(01).
- قماح خديجة. (2023). نحو تجاوز الفجوة الغذائية بتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل التقنيات الذكية. مجلة السياسة العالمية، 07(02).
- فالحة قطاب، و عاشور مزريق. (2022). دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009 الى 2019). مجلة الاقتصاد و المالية (GEF)، 08(02).
- لخضر بن فليس. (2021). تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية. مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، 06(خاص).
- وسيلة واعر، و قرمية دوفي. (2021). دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 8(2).
- علي مكيدة، و فريدة بن عياد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة الممتدة (2013-2002). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10(17).
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- المجلد 41. جامعة الدول العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2019). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.

باللغة الأجنبية:

- Ceesay, E. K., & Ndiaye, M. (2022). Climate change, food security and economic growth nexus in the Gambia: Evidence from an econometrics analysis. *Research in Globalization*, 05.
- nations, F. a. (2022). *Statistical Yearbook World Food and Agriculture 2022*. roma: FAO.
- Ribeiro, J. M., Berchin, I. I., da Silva Neiva, S., Soares, T., de Albuquerque Junior, C. L., Deggau, A. B., & de Andrade Guerra, J. (2021). Food stability model: A framework to support decision-making in a context of climate change. *Sustainable Development*, 29(01).
- Unit, t. E. (2021). *Global Food Security Index 2020 Addressing structural inequalities to build strong and sustainable food systems*. The Economist Intelligence Unit Limited 2021.
- Fukase, E., & Martin, W. (2020). Economic growth, convergence, and world food demand and supply. *World Development*, 132.
- Unit, t. E. (2020). *Global Food Security Index 2019 Addressing structural inequalities to build strong and sustainable food systems*. The Economist Intelligence Unit Limited 2020.
- Unit, t. E. (2019). *Global Food Security Index 2018 Addressing structural inequalities to build strong and sustainable food systems*. The Economist Intelligence Unit Limited 2019.